إسرائيل.. والقانون ٩٣..!!

بقلم : أحمد طلعت

كل مواطن فى مصر يحمد الله على أن إسرائيل ليس عندها قانون مثل القانون ٩٣ لسنة ٩٥ الموجود عندنا!! وكل مواطن فى مصر «يتمنى» لإسرائيل المزيد من الديمقراطية والمزيد من الديمقراطية حتى لا يصدر عندها مثل ذلك القانون. وهذه التمنيات ليس مصدرها - بطبيعة الحال - الحب لإسرائيل والغرام لشعبها لكن مصدرها - وسببها الوحيد - هو أن الديمقراطية وحرية الصحافة «الحقيقية» التى تتمتع بها إسرائيل كانت هى الوسيلة التى مكنت الشعب المصرى من معرفة شئ عن موضوع إعدام الأسرى المصريين فى حربى ٥٦ و٦٧ بعد أن حجب النظام الحاكم فى مصر عن شعبه كل شئ عن هذه المأساة التى لا نشك لحظة واحدة فى أن نظام الحكم عندنا كان يعلم عنها كل التفاصيل.

فلو كانت إسرائيل لديها قانون مثل القانون ٩٣ المشئوم لما استطاعت صحيفة إسرائيلية أن تنشر شيئا عن موضوع اعدام الأسرى المصريين وهو موضوع يتضمن بالتأكيد الحاق الضرر بالمصلحة العامة «الإسرائيلية»، ولازدراء لاحدى مؤسسات الدولة الإسرائيلية وهى قواتها المسلحة!! هذا فضلا عن الأضرار التى سوف تلحق بالدولة «الإسرائيلية» أمام الرأى العام العالمى والتعويضات التى قد تتحمل بها خزانتها العامة اذا رأت الحكومة المصرية أن تطالبها بدفع مثل هذه التعويضات!! فالديمقراطية الإسرائيلية - مع الأسف الشديد - تسمح بنقد سلطات الدولة وكشف عوراتها حتى ولو كان النقد وكشف الأسرار يتعلق بأمور وقعت من قواتها المسلحة وفى زمن الحرب..!! وإسرائيل بطبيعة الحال - مثل بقية دول العالم - لها أسرارها العسكرية ولها مصالحها القومية لكن الديمقراطية الموجودة فيها لا تسمح بالحد من حرية الصحافة أو تقييدها «بزعم» المحافظة على المصلحة العامة وأسرار الدولة فالدول المتخلفة ديمقراطيا هى وحدها التى تعتبر أتفه الأمور ماسا بالمصلحة العامة وأبسط للعلومات افشاء لأسرار الدولة ذلك أن تلك الدول تحافظ على الأنظمة الحاكمة فيها تحت ستار المحافظة على «الدولة» التى هى فى النهاية مجرد تجسيد للنظام الحاكم..!!

وفى الدول الديمقراطية لا تستعمل شعارات المصلحة العامة.. وأسرار الدولة إلا فى أضيق الحدود فحق الشعوب فى المعرفة وحقها فى ابداء الرأى وتوجيه الحكام يسبق الشعارات الزائفة بالمحافظة على المصلحة العامة وأسرار الدولة، ولو تعارض الشعب مع أى اعتبار آخر فإن القانون ينحاز الى حق الشعب ولا ينحاز أو «يتواطأ» مع الدولة. والأمثلة كثيرة على ذلك ولعل أبرزها هذه الأيام هو الحوار الدائر فى فرنسا حول قرار الرئيس شيراك باستئناف التجارب النووية الفرنسية وهو قرار قد اتخذه الرئيس الفرنسى - بطبيعة الحال - من أجل المصلحة العامة للدولة من وجهة نظره وبرره بالحرص على كفاءة قوة الردع النووى التى تعتمد عليها فرنسا الآن فى الدفاع عن نفسها بعد تجاربها المريرة فى الحربين العالميتين الأولى والثانية وكان أبرزها انهيار خط «ماجينو» الدفاعى واجتياح القوات النازية لأراضيها خلال بضعة أيام فالرئيس الفرنسى جاك شيراك له وجهة نظره التى انتهى اليها بعد استشارة مستشاريه والرئيس الفرنسى يستند الى أغلبية كاسحة فى الجمعية الوطنية «البرلمان» تعطى الشرعية الدستورية - والشعبية للقرار الذى اتخذه حفاظا على المصلحة العليا لبلاده لكن ذلك كله لم يمنع المئات أو الآلاف من أبناء الشعب الفرنسى أن يتظاهروا فى أكبر شوارعه العاصمة باريس للتعبير عن معارضتهم لقرار الرئيس شيراك باستئناف التجارب النووية ولم يتهمهم أحد بالإضرار بالمصلحة العامة أو المساس بأمن وسلامة الدولة!!

والأغلبية التى يتمتع بها الرئيس شيراك وحكومته فى البرلمان لم تمنع أعضاء جمعية «السلام الأخضر» الفرنسية من معارضة برنامج التجارب النووية الى حد الابحار بسفن صغيرة الى مكان إجراء التجارب فى محاولة لتعطيلها وهى ما كان يمكن أن يعتبر فى الدول المتخلفة ديمقراطيا مساسا بأمن الدولة وإضرارا بمصالحها العليا..!!

والأغرب من ذلك أن هذه المعارضة التى يقوم بها مواطنون فرنسيون ضد برنامج يتعلق بالأمن القومى الفرنسى تتم تغطيتها بواسطة أجهزة الإعلام الفرنسية فى حرية تامة وبالقدر الذى يتناسب مع أهمية «الحدث» وبصرف النظر عن رأى الحكومة - أو الرئيس شيراك - فى هذه المعارضة وبصرف النظر أيضا عن حجم هذه المعارضة - أو نسبتها - فى مواجهة الأغلبية التى تؤيد قرار الرئيس شيراك!! فليس فى فرنسا قانون مثل القانون ٩٣ وليس فى فرنسا تهم تنهال على رؤوس المعارضين وتصفهم بالخيانة أو الإضرار بالمصلحة العامة لمجرد مخالفتهم للحاكم فى وجهة النظر حتى فى أخطر الأمور التى تتعلق بالأمن القومى وليس فى فرنسا قوانين تنحاز الى الحاكم ضد المحكوم أو تفضل حرية الفرد على حرية الشعب وليس فى فرنسا «أجهزة» تنفذ إرادة الحاكم على أنقاض سيادة القانون أو تميز فى الوطنية بين مواطن ومواطن آخر مهما كان موقع كل منهما.

ليس فى فرنسا هذا كله لأن فرنسا - لحسن حظها - فيها دستور وضعه الشعب بكامل إرادته وفيها برلمان منتخب بغير تدخل أو تزوير يصدر القوانين بإرادة الشعب ولمصلحته وهى قوانين تصدر فى وضح النهار ولا تصدر تحت جنح الظلام..!!